باطل ويمكن ان يكون الاربعة او الثلاثة الاخري ايقاعا
وقت فعلها وهو بعد الغسل وقبل التكفين مع الكراهة و
وهو الافضل وان يكون مسلما غير شهيد ملوكة فاما الذي
فيجب تكفينه ودفنه فقط وعند اختلاط المسلمين بكفار
ينوي الصلاة علي المسلمين ان صلي عليهم دفعة وهي
اولي وعليه ان كان مسلما ان صلي علي واحد واحد وان يتيقن
موته حتي لو وجد بعض مسلم عليه موته غسل وكفن وصلي
عليه مونية جميعه ودفن فلو كان في حياته صبيا او مجنونا
حتي يتيقن موته ولهذا لا يصلي علي عقلم تنفخ فيه
الروح بل يدفن فقط لانه لا يسمي ميتا وان بلغ اربعة
اشهر فصاعدا غسل وكفن ودفن فقط وان احتلج او *
استهل صارخا غسل وكفن وصلي عليه ودفن لانه
ميت وقد يقال ان هذا مستفاد من قول اهل الجنازة
لانها اسم للميت فقط او للتابوت فيه الميت وان يتاخر
المصلي عليها عنها فلا يجوز ان يتقدم عليها وان يستقبل
القبلة لكن اختصاص هذه الاسماء بالشرع وهو المشهور
ويمكن ان يكون اراد ان الاربع تكبيرات اربع فروض وحره
يصح تفصيل العدد ويقرب من هذا عد السجدتين ركنين *
كما راي بعضهم فرض اولي بالصلاة عليها ثم كان

الميت

الميت ذكرا او انثي اولاهم بالغسل واولاهم بالغسل ان كان ذكرا الاب ثم
ابوه وان علي ثم الابن ثم ابنه وان سفل ثم بقية العصبات كالارث
فيقدم الاخ الشقيق ثم ابنه علي الاخ للاب وهكذا فان استوي اثنا
قدم الاسن في الصلاة اما ما علي الافقه بشرط كونه عدلا والمراد
السن الحاصل في الاسلام وتقدم الحر علي العبد وان كان افقه
فان استويا قرع ان تنازعا القيام للقادر ثم الولي عن الاركان
القيام ولا تجزئ القعود مع القدرة وتقدم ما يفعل اذا عجز عن
القيام في الاركان الصلاة فراجعه والنية والتعرض للفريضة
يقول اصلي علي هذه الجنازة فرضا اماما او فرضا ملموما
الثاني النية ووقتها كما سبق في سائر الصلوات وفي اشتراط
التعرض للفرضية خلاف والاصح اشتراطه وهل يشترط التعرض لكو
فرض كفاية ام يكفي مطلق الفرض وجهان اصحهما الثاني واليه اشار
بقوله فرضا ثم ان كان الميت واحدا نوي الصلاة عليه وان
حضر موتي نوي الصلاة عليهم ولا حاجة الي تعيين الامام وموقفه
بل لو نوي الصلاة علي من يصلي عليه الامام جاز والي عدد وجوب
التعيين اشار بقوله فرضا ثم ان كان الميت واحدا نوي الصلاة
عليه وان حضر موتي نوي الصلاة عليهم مستانفا للتعليم بقوله اي
المصلي اماما او مأموما او منفردا صلي علي هذه الجنازة فلو عين الميت
او الامام واخطا لم يضر الا ان اشتهت البه اشارة ثم يزيد هذا فانه

Copyright © King Saud University